عنوان المداخلة : مدخل إلى المناطق الصناعية و المناخ الاستثماري.

ـ دراسة مقارنة لمجموعة من البلدان ـ

الدكتور/ سماعلي فوزي
smaali_faouzi@yahoo.fr
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير
جامعة 08 ماي 1945 - قالمة - الجزائر

الدكتور/ خروف منير
somam23@yahoo.fr
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير
جامعة 08 ماي 1945 - قالمة - الجزائر

ملخص.

إن اختيار المواقع الصناعية المناسبة تعد جزءا مهما من التحليل المكاني للأنشطة الصناعية و تحديد عوامل توطنها لتحقيق تنمية اقتصادية شاملة و كاملة، كما يتطلب تطور الصناعة و توطينها تجهيزا مناسبا للمناطق الصناعية بطرق مواصلات ذات جودة كبيرة، و مجمعات سكنية مجهزة بشروط حياة مشتركة هامة.

إن البحث في مناخ الاستثمار و كيف تزدهر الشركات و تخلق الوظائف، يمنح الاقتصاديين منظورا جديدا لديناميات التنمية و تخفيض أعداد الفقراء، و على كل حال فإن الشركات تخلق أغلبية الوظائف، و تطرح معظم السلع و الخدمات اللازمة لتحسين مستويات المعيشة، و توفر الجزء الأكبر من الوعاء الضريبي اللازم لتمويل الخدمات العامة.

كلمات مفتاحية.

استراتيجية صناعية، توطين صناعي، عناقيد صناعية، مؤسسات صغيرة و متوسطة، عقار صناعي.

Resumé.

La sélection des sites industriels appropriés est une partie importante de l'analyse spatiale des activités industrielles et identifier les facteurs de la Localisation industrielle de parvenir à un développement économique global et complet, Il exige aussi le développement de l'industrie et son localisation industrielle, nécessite également des zones industrielles équipées de moyens appropriés de transports de grande qualité, et complexes d'appartements équipés avec les conditions d'une vie commune importante.

L'analyse du climat de l'investissement et de la manière dont les entreprises prospèrent et créent des emplois permet aux économistes de considérer sous un angle nouveau la dynamique du développement et de la réduction de la pauvreté. Après tout, les entreprises créent la plupart des emplois, fournissent la plupart des biens et services nécessaires pour améliorer le niveau de vie et forment la majeure partie de l'assiette fiscale sur laquelle repose le financement des services publics.

Mots clés.

Stratégie Industrielle, Localisation Industrielle, Clusters Industriels, PME, Foncier Industriel.

تمهيد.

تعد الصناعة حجر الزاوية لأي تقدم اقتصادي و اجتماعي و حضري في أي وحدة مكانية، لكونها نشاطا اقتصاديا يتسم بدرجة عالية من التشابك الاقتصادي، إذ أنها تعد العمود الفقري لتطوير كافة القطاعات الاقتصادية، فضلا عن التأثير المباشر في زيادة القيمة المضافة للدخل الوطني، كما تساهم أيضا في تغيير بيئات توطنها جغرافيا إسهاما فعالا بحكم ما تزرعه من قيم و مفاهيم تؤثر في التركيب الاجتماعي، و بتعبير آخر فإن حجم الوفورات المجتمعية الناجمة عنها لا تقل أهمية عن حجم الوفورات الاقتصادية.

إن أسلوب المناطق الصناعية هو من الخصائص الأساسية للتوطين الصناعي الحديث، ففي الوقت الحالي يبحث رجال الصناعة عن الأماكن المناسبة لتوطين صناعاتهم، و من الشروط التي يبحثون عنها هو توفر منطقة صناعية مناسبة و مجهزة [1].

I - المناطق الصناعية.

إن أسلوب المناطق الصناعية يعتبر الأسلوب المتبع في مختلف البلدان في توطين الصناعة و هو من الخصائص الأساسية للتوطين الصناعي الحديث، و هذا راجع للدور الذي تلعبه هذه المناطق كأقطاب للتنمية على المستويين المحلي و الوطني.

I – 1 - نشأة المناطق الصناعية.

تعود نشأة المناطق الصناعية إلى عهد الإمبراطورية الرومانية، حيث تمركزت على موانئ البحر الأبيض المتوسط و ذلك بهدف زيادة النشاط التجاري و الاقتصادي، لتحقيق مصالح و أهداف الإمبراطورية الرومانية، و لكن تطبيق فكرة المناطق الصناعية بدأ عمليا منذ أواخر القرن التاسع عشر، عندما أقيمت أول منطقة صناعية بالقرب من مانشستر بالمملكة المتحدة عام 1896، و لحقت منطقة أخرى قرب شيكاغو بالولايات المتحدة الأمريكية في العام 1899، ثم أقيمت منطقة صناعية ثالثة حول نابولي بإيطاليا في العام 1904، و لم تأخذ هذه الظاهرة في الانتشار إلا منذ منتصف القرن العشرين، حيث أخذت كل من الدول المتقدمة و الدول النامية في إدخال المناطق الصناعية ضمن خططها التنموية [2].

I – 2 - تعريف المناطق الصناعية.

تعد المناطق الصناعية ظاهرة حضارية على كل المستويات، و عادة ما يطلق عليها التسميات التالية : - النطاق الصناعي، المستوطنة الصناعية، الميدان الصناعي، المنطقة الصناعية، و مهما اختلفت التسميات فهي تشير إلى تلك المساحة من الأرض التي تضم مجموعة

من المصانع مزودة بالخدمات و المرافق اللازمة، و توزع هذه المساحة إلى أقسام صغيرة يخصص كل منها لإنشاء مصنع معين، و ذلك بما يوافق أنواع الصناعات المراد إنشاءها و خصائصها و الأرض التي تستخدمها و احتياجاتها من المرافق و الخدمات [3].

كما تعرف أيضا بأنها تجاور أكثر من منشأة صناعية بغض النظر عن سعة إنتاجها (صغيرة أو كبيرة) في منطقة جغرافية واحدة، و هي تتسم إما بتكامل عمودي لمراحل إنتاج متجانس معين من المواد الخام إلى المنتجات النهائية، أو بتكامل أفقي للنشاطات المترابطة في نفس المرحلة أو المقابلة أو القريبة منها بمدخلات أو مخرجات تكميلية، أو بتكامل خطي من خلال السلع و الخدمات التي تمد مجموعة من العمليات الصناعية مثل إنتاج قطع الغيار [4].

فمن زاوية الجغرافيا الاقتصادية تعرف بأنها منطقة واسعة داخل المدن أو المناطق المحيطة بها، مخصصة للحصول على تصاريح الاستخدام الصناعي، هذا التعريف الكلاسيكي يدرج المناطق الصناعية داخل المدينة، بيد أن التوجه السائد منذ ثمانينيات القرن الماضي، هو أن تموقع المناطق الصناعية ينبغي أن يكون نسبيا خارج المجال الحضري المأهول، للتقليص من أضرار المخلفات الصناعية، و يمكن القول إذن أن المنطقة الصناعية هي تسمية عامة، يراد بها منطقة جغرافية (خاضعة للتخطيط والتطوير)، مخصصة لإقامة وحدات مخصصة للاستخدام الصناعي (المصانع و المستودعات)، تتموقع خارج مجال السكن الحضري و يمكن أن تستفيد من امتيازات و إعفاءات ضريبية [5].

I – 3 - مقومات إنشاء المناطق الصناعية.

لإنشاء المناطق الصناعية نسعى للاسترشاد بجملة من المقومات أهمها على سبيل المثال :

- **الموقع :** قد يؤدى الاختيار غير المناسب لموقع المنطقة الصناعية إلى فقدان خصوصيات معينة أو تغير في النظام الايكولوجي الطبيعي، فعلى سبيل المثال قد يؤدى استصلاح الأراضي في المناطق القيمة بيئيا، كالأراضي الرطبة بهدف إنشاء مناطق صناعية إلى تدمير الملاذات الطبيعية لأنواع كثيرة من النبات و الحيوان، و يستلزم اختيار الموقع الأمثل عملية تخطيط شامل، يتم خلالها دراسة المتغيرات و تحديد المواقع المتوافقة مع المحددات الحاكمة، و الأخذ في الاعتبار التأثيرات البيئية و الاجتماعية، و أخيرا تقوم الإدارة بتعيين الموقع و يتطلب اتخاذ القرار لاختيار الموقع، ما يلي [6]:

- البعد عن المناطق البيئية الحساسة كالأراضي الرطبة و الغابات و غيره.

- تحديد المناطق التي يمكن تخفيف التأثيرات البيئية عليها، من خلال التخطيط و الإدارة السليمة.

- اختيار الأراضي قليلة الانحدار ذات التربة الفقيرة و المنخفضة الخصوبة.

- تجنب المناطق المعرضة للسيول أو ذات التربة الطينية أو المعرضة للزلازل، فهي غير اقتصادية و غير مناسبة بيئيا.

- إعادة استخدام مناطق جرى تطويرها سابقا لاحتواء الزحف العمراني، و لتجنب التعدي على الأراضي الزراعية و الرطبة و الغابات و الموارد الطبيعية ذات القيمة.

- فحص الأراضي السابق استخدامها للتأكد من خلوها من المخلفات السامة و الخزانات الأرضية و الملوثات المختلفة للهواء و التربة و المياه.

• **الأيدي العاملة :** تعتبر الأيدي العاملة من المقومات الأساسية لإنشاء المناطق الصناعية، و في العادة فإن الإنتاج يتأثر كثيرا بهذا العنصر سواء من حيث الكم أو الكفاءات المتنوعة، لذلك يعتمد الموقع على الكثافة السكانية مما يزيد من عدد الطبقة العاملة، أما الكفاءة فإنها تحتاج إلى عمال فنيين ذوي خبرة و مهارة و قد يكونون من أصحاب المؤهلات العلمية و الفنية.

من هنا نلاحظ أهمية وجود مراكز التأهيل و التدريب في تأهيل و تدريب تلك العناصر العاملة، و تطويرها حسب احتياجات الصناعة و متطلباتها، لذلك فإن وجود مراكز التدريب و المدارس و المعاهد الصناعية، تساهم في إمداد احتياجات تلك المناطق من تلك الفئة العاملة و التي تمتاز بالخبرة و الكفاءة [7].

• **المواد الخام:** إن المناطق الصناعية و بشكل عام تقوم على المؤسسات الصناعية التي بداخلها، و إن هذه المؤسسات تقوم على أساس الصناعات التحويلية بهدف تكوين و صناعة مادة جديدة، لخدمة منفعة البشر و إشباع رغباتهم و تحقيق احتياجاتهم، من هنا نلاحظ أهمية توفر المواد الخام، و من أجل تحقيق تلك الغاية و بأقل التكاليف، حيث يعتبر عنصر المادة الخام من أعلى النفقات، عادة في الصناعة لذلك نرى بأن واقع الصناعة يبرز أهمية كبيرة للمواد الخام و طرق الحصول عليها [8].

• **رأس المال :** إن قيام أي نشط اقتصادي يحتاج إلى رأس المال، سواء لشراء المواد الأولية التي يعتمد عليها في العملية الإنتاجية، أو للحصول على التجهيزات و المعدات و الآلات اللازمة لانجاز العملية الإنتاجية الصناعية، و بذلك يكون رأس المال إحدى أهم مستويات الصناعة الحديثة.

إن أهمية رأس المال باعتباره إحدى مقومات الصناعة لا يرجع إلى أهمية النقود التي ينبغي توفرها لإجراء العملية فقط، بل ترجع بالدرجة الأساس إلى ضرورة توفير احتياجات الصناعة، من الآلات والمعدات و وسائل النقل و المواد الخام و النصف مصنعة ... الخ، فالصناعة بحاجة إلى رأس مال متغير لتأمين احتياجاتها من المواد الخام و دفع الأجور، و هي بحاجة كذلك إلى رأس مال ثابت لتأمين احتياجاتها من الآلات والتجهيزات و إقامة الإنشاءات و المباني، و كلما كبر حجم المشروع كلما ازدادت الحاجة إلى رأس المال، فالاحتياجات من رأس المال اللازمة لتنفيذ المشروع الصناعي، تتوقف بالدرجة الأساس على طبيعة الصناعة و مدى تطور الأسلوب التقني فيها [9].

- **الطاقة :** تعتبر الطاقة من العوامل المهمة في إنشاء المناطق الصناعية، لأنها العصب المحرك للعملية الإنتاجية داخل المؤسسات، و لقد كان لتوافر الطاقة و بكميات اقتصادية كبيرة، الدور المهم في انتشار دائرة التصنيع و تقدمها في بداية الأمر، و لكن مع التقدم التكنولوجي الذي ساهم بشكل كبير في التقليل من الأهمية النسبية للطاقة، بوصفها عاملا محدودا في عملية تحديد موقع المنطقة الصناعية إلى حد بعيد، و ذلك من خلال أمكانية إحلال بين مصادر الطاقة المختلفة و بالتالي انخفاض الأهمية النسبية لكل مصدر على حدى [10].

- **النقل :** يعتبر عامل النقل و المواصلات من العوامل المهمة بالنسبة لإنشاء المناطق الصناعية، و إن قيام و تطور الصناعة لا يستلزم نقل المواد الخام أو الطاقة فقط أو توفير خدمة النقل الجيدة، بل نقل القوى العاملة من مواقع سكناها إلى المناطق الصناعية، و بالعكس كل ذلك يجعل من خدمة النقل الجيدة و الرخيصة نسبيا، أهم مقومات الصناعة الحديثة و اختيار مواقع المناطق الصناعية [11].

I – 4 - مراحل إنشاء المناطق الصناعية.

تساهم المناطق الصناعية في إحداث تغيرات في البيئة الطبيعية و الاجتماعية من أجل النهوض بالمقاييس اللازمة للمعيشة و الاقتصاد، و إنشاء منطقة صناعية ذات اشتراطات بيئية جيدة، يتطلب التخطيط و التشغيل المستدام الذي يأخذ في الاعتبار الجوانب البيئية و الاجتماعية المختلفة المتعلقة بالتنمية المقترحة، و لابد من التعامل مع القضايا البيئية الرئيسية المرتبطة بإنشاء المنطقة الصناعية في مرحلة التخطيط، و التعرف عليها خلال مرحلة تقييم الأثر البيئي، و هى بالتفصيل كما يلي [12]:

- **مرحلة التخطيط :** تشمل اختيار الموقع الأمثل، تحديد الصناعات الممكن إقامتها و التأثيرات البيئية و الاجتماعية و الاقتصادية المتوقعة، و تحضير الدراسة الإستراتيجية لتقييم الأثر البيئي.
- **مرحلة التصميم :** و فيها يتم الأخذ بالاعتبار تصميم المخطط الداخلي، و تقسيم المناطق بطريقة فعالة و التخطيط للبنية التحتية المركزية و تقييم التأثيرات التراكمية المتوقعة.

مرحلة التشغيل : تتضمن إعداد دراسات لتقييم الأثر البيئي للمنشآت، و تحديد و تحديث المعلومات عن نوعية البيئة للمنطقة و تقييم المنشآت للوصول إلى الالتزام البيئي، و **الشكل (1)** يوضح ذلك.

الشكل(1) : المراحل الرئيسية لإنشاء المناطق الصناعية.

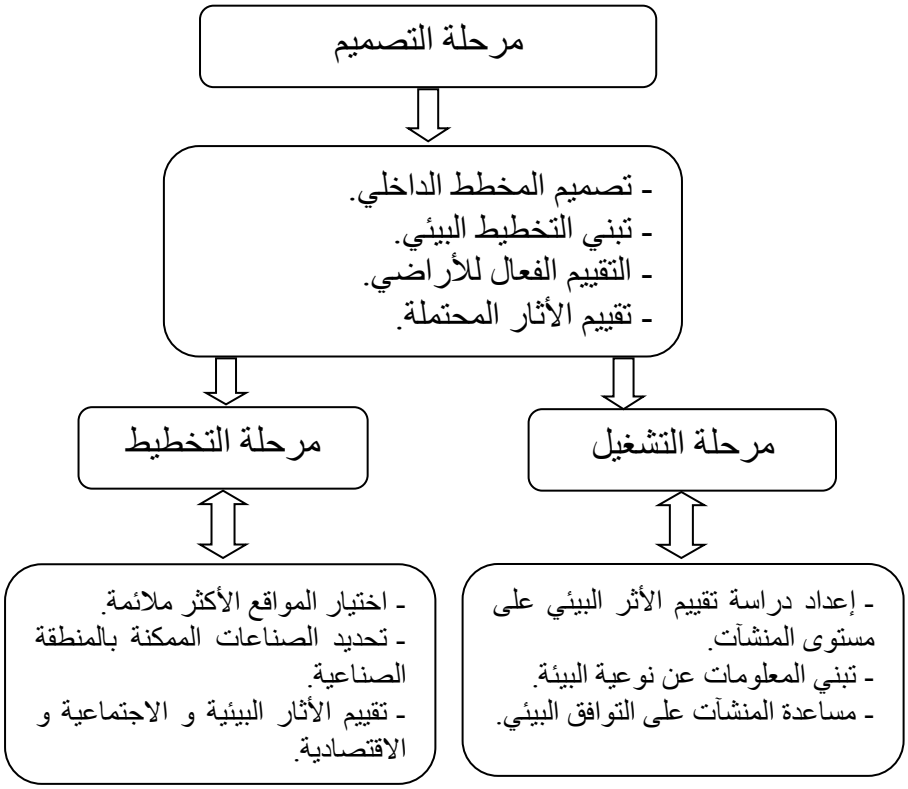

مصدر : الدليل الإرشادي لإدارة المناطق الصناعية نقلا عن الموقع بتاريخ : 2010/04/10.

متاح على الموقع : www.seamegypt.org

I – 5 - أهداف إقامة المناطق الصناعية.

إن الأهداف الأساسية من إقامة المناطق الصناعية بشكل عام يمكن اختصارها فيما يلي [13]:

- **تطوير و تنمية قطاع الصناعة :** من خلال تشجيع إقامة الصناعات ذات الأحجام المختلفة، و الاستفادة من مزايا تسهيلات الإنتاج و الخدمات العامة المتوفرة فيها.

- **تطوير و تنمية المناطق المحيطة بها :** حيث تستفيد هذه المناطق من تطوير البنى التحتية، و من تركز الاستثمارات المالية التي تنتج عنها زيادة النشاط الاقتصادي.
- **توفير الجهد و المال :** توفر إقامة المناطق الصناعية، من خلال قطع الأرض المناسبة للاستعمال الصناعي، أو الأبنية أو الوحدات الصناعية الجاهزة، الكثير من الجهد و المال على أصحاب الصناعة في البحث على أنسب المواقع الصناعية لمشروعاتهم.
- **رفع مستوى الاقتصاد المحلي :** من خلال استقطاب المستثمرين و أصحاب رؤوس الأموال و جذب الخبرات العلمية و الفنية.
- الوصول بمستوى الإنتاج كما و نوعا إلى المستويات الملائمة لطلب الأسواق المحلية و الخارجية.
- تبادل المستلزمات الإنتاجية بما يحقق الاكتفاء الذاتي.
- جذب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة نحو المناطق الصناعية و مساعدتها على التطور.
- توفير المواقع الصناعية و توسيع القاعدة الإنتاجية.
- تجميع المشروعات يخلق التكامل بين المصانع و المشروعات الإنتاجية.
- تطبيق المواصفات و المعايير الدولية المتعلقة بالبيئة.
- **تحقيق الوفورات الخارجية [14]:** للمصانع التي تنشأ فيها، و إذا كانت المصانع تتفاوت من حيث مقدار الوفورات الخارجية و الداخلية التي تحققها خارج المنطقة الصناعية منفردة، فإنه من الطبيعي أنها تتشابه من حيث مقدار الوفورات (الخارجية و الداخلية) التي تحققها بفعل وجودها داخل منطقة صناعية واحدة، و من الطبيعي أن يرافق تركز الصناعات في مكان ما تدعيم لهذه المؤسسات الصناعية، و تحقيق لمكاسب جماعية ما كان لها أن تتحقق و هي منفردة في مواقعها خارج المنطقة الصناعية، و من هذه الوفورات التي تحققها المصانع داخل المناطق الصناعية وفورات النقل، الناجمة عن الوفورات في تكاليف النقل لتجميع المؤسسات الصناعية في موقع واحد، و الوفورات الداخلية الكبيرة الناجمة عن تحول هذه الصناعات إلى مدينة صناعية، و الوفرات الخارجية الثابتة الناجمة عن إمكانية توسع المصنع و تطويره داخل المنطقة، و كذلك الوفرات الخارجية الناجمة عن تخفيض تكاليف الإنتاج الصناعي، بفعل نمو صناعات متنوعة في مكان واحد هو المنطقة الصناعية، إن الأهداف السابقة الذكر لا تنفي وجود أهداف خاصة لإقامة المناطق الصناعية حسب كل دولة [15].

I – 6 - دور المناطق الصناعية في التنمية.

إن إقامة المناطق الصناعية يساهم في دعم العملية التنموية بصفة عامة و تنمية القطاع الصناعي بصفة خاصة، و يمكن أن نجيز دورها فيما يلي [16]:

- الدفع بعجلة التنمية الاقتصادية بصفة عامة و التنمية الصناعية بصفة خاصة.
- توفير فرص العمل في المناطق الريفية بجذب الصناعة إليها.
- تحقيق توزيع متوازن لكل من العمالة و الإنتاج ما ينتج عنه من تنمية إقليمية متوازنة
- استيعاب الفائض من العمالة في القطاع الزراعي و تنويع مصادر الدخل.
- تهيئة الفرصة أمام أصحاب المؤسسات للحصول على العقار الصناعي بأسعار مغرية و بدن تأخير.
- إجراء تغييرات جذرية في هيكل الإنتاج و العمالة و العمل على تنوعهما.
- جذب الاستثمار الخاص للمساهمة في تنمية القطاع الصناعي.
- جذب الاستثمار الأجنبي المباشر و غير المباشر بتوفير بعض الامتيازات الخاصة بهذه المناطق.
- تحقيق اللامركزية الصناعية و الحد من تمركز الصناعات في بعض المناطق و خاصة حول العاصمة.
- تقديم الخدمات و المنافع للمشروعات الصناعية بحيث تقل تكاليفها و تزداد أرباحها.
- تخصيص الأراضي المناسبة للاستعمال الصناعي مما يساعد على التهيئة العمرانية الجيدة.
- تنظيم التوسع الصناعي و ترشيد اختيار مواقع المشروعات الصناعية داخل أقاليم المدن الكبيرة.
- توفير مواقع جديدة للصناعات المضطرة لنقل مواقعها بسبب المشروعات الكبرى لتطوير المدن.

II - أنواع المناطق الصناعية.

إن التطور الصناعي الذي حصل في القرنين التاسع عشر و العشرين، أدى إلى تعدد التوجهات و المفاهيم حول المناطق الصناعية و أصبحت تقسم إلى أنواع عديدة :

II – 1 - التقسيم التقليدي للمناطق الصناعية.

و يضم التقسيم التقليدي للمناطق الصناعية الأنواع التالية :

II – 1 – 1 - العقد الصناعية المتكاملة (العناقيد الصناعية).

هي تجمعات (جغرافيا محلية إقليمية أو عالمية) لعدد من المؤسسات المتقاربة جغرافيا و مؤسساتها التابعة و المنتمية لمجال عمل معين، و تربطها علاقات تكاملية و مصالح مشتركة و المؤسسات المرتبطة و المتصلة ببعضها البعض، في مجال معين بما يمثل منظومة من الأنشطة اللازمة لتشجيع و دعم التنافسية [17].

II – 1 – 2 - التكتل الصناعي الحضري.

و هو عبارة عن تشكيلات صناعية تجمع عددا من المنشآت المختلفة تقع في منطقة حضرية واحدة، و لا يشترط تجانسها في الإنتاج أو ترابطها بمدخلات أو مخرجات تكنولوجية.

II – 1 – 3 - مجمعات الاستقطاب الصناعية.

هي تشكيلات صناعية تضم عددا من المصانع الكبيرة ذات القدرة القيادية المتميزة في الابتكار و الإبداع، و هي تعمل في بيئة حضرية متقدمة يمكن لها أن تصبح مركزا لجذب العمل و رؤوس الأموال و المصانع و الأسواق بفعل قوى الجذب المركزية، فيتحول بذلك المجمع إلى قطب يتوسع مع توجهات الأسواق الحرة و التطورات التكنولوجية الحديثة [18].

II – 1 – 4 - المجمعات التعاونية (المدارة ذاتيا) للصناعات الصغيرة.

هي تنظيمات صناعية صغيرة أو متوسطة الحجم، توجه لمنتجات متجانسة أو متكاملة أو تستخدم نفس الموارد أو السلع نصف المصنعة، أو لخدمة عقدة صناعية أو مجمعا لمنشآت كبيرة، على أن تضم المجمعات مختبرات و مراكز و مكتبات و متاحف، تخدم البحث و التدريب و الاختبار و التحليل و التقييس و التطوير، و أن تنسق بعض مهامها التسويقية و المالية مكاتب مركزية، إضافة إلى وحدات سكنية و دوائر خدماتية و طاقة و مياه و نقل و مواصلات و خزن و غيرها، من العوامل التي تساعد على تحقيق وفورات الحجم الكبيرة للصناعات الصغيرة من جهة، و المحافظة على الإدارة الذاتية المستقلة لكل وحدة من الصناعات المعنية من جهة أخرى.

II – 1 – 5 - المجمعات الصناعية الريفية.

و هي تتكون من تنظيمات إنتاجية و تسويقية متكاملة تؤسسها عادة التعاونيات الريفية المتخصصة (أو المتنوعة)، و هي تتبنى وفورات الحجم الكبيرة للإنتاج، و تتخذ هذه المجمعات أشكالا عديدة لمكوناتها من حيث النشاط و التنظيم منها [19]:

- صناعة كبيرة متخصصة تقوم بجميع مراحل الإنتاج و التسويق، و التي تبدأ بإعداد و تجميع و تصنيف المواد الخام، و تنتهي بتطوير المنافذ المحلية و الخارجية للمنتجات النهائية مثل صناعة الألبان اللحوم و الأعلاف.
- صناعة كبيرة متنوعة الأهداف تشكل مجمعات صناعية، و تتوطن في مواقع متلاصقة أو متقاربة، و هي ترتبط عادة بإدارة واحدة و يمتلك أسهمها أعضاء التعاونيات من سكان المنطقة الريفية.
- صناعات كبيرة ترتبط بها منشآت صغيرة، تعمل وفق أسس التعاقد الثانوي، و تكون هذه الصناعات متخصصة و مجال تخصصها أوسع من الصناعات في النوع الأول.
- مجموعة المنشآت الصغيرة متنوعة الأهداف، و تعمل في اختصاصات محددة.

II - 2 - التقسيم الحديث للمناطق الصناعية.

و يضم التقسيم الحديث للمناطق الصناعية الأنواع التالية :

II - 2 - 1 - المناطق الصناعية التقنية.

لقد عرفت الرابطة العالمية لمجمعات العلوم- International Association of Science Parks المنطقة التقنية بمنظومة يديرها متخصصون أكفاء غايتهم الرئيسية، هي زيادة ثروة المجتمع من خلال تعزيز ثقافة الابتكار و التنافسية لمنشآت الأعمال المبنية على المعرفة و التقنية، و من أجل تحقيق الغايات المنشودة تعمل المنطقة (المجمع) على [20]:

1/- تحفيز و إدارة تدفق المعرفة و التقنية بين الجامعات و معاهد البحوث و الشركات و الأسواق.

2/- تيسير تكوين و نمو المنشآت الاقتصادية المبنية على الابتكار من خلال آليات حاضنات الأعمال و الانبثاق من الشركة الأم.

3/- توفير مساحات و تجهيزات عالية الجودة بالإضافة إلى خدمات ذات قيمة مضافة.

و يوجد حول العالم أنماط و مسميات مختلفة لمناطق و مجمعات التقنية و العلوم و منها : حدائق التقنية، مجمعات العلوم، مجمعات الأبحاث، مراكز الابتكار، واحات المعرفة، التكتلات التقنية، و قرى المعرفة و توجد في جميع المناطق التقنية مراكز أبحاث و معامل و منشآت تعليمية، و خدمات مركزية و حاضنات الأعمال و العديد من الحوافز الاقتصادية و التسهيلات و قنوات الدعم.

و لهذا الغرض فإن تسمية "مناطق الصناعات التقنية" ينطبق بالتحديد على المناطق التقنية التي تكون مهيأة لاستقطاب الصناعات التقنية، و عادة ما تحفز مناطق الصناعات التقنية تكتل صناعات و أنشطة تقنية، تكون مربوطة ضمن سلسلة إمدادات عالمية للمنتجات التقنية، و يتمثل الاختلاف الجوهري بين مناطق الصناعات التقنية و الأنماط المختلفة من مناطق (مجمعات) التقنية (و العلوم)، في تركيزها على الإنتاج و الصناعة و ليس فقط على البحث و التطوير و الأعمال و التعليم، بمعنى آخر تعتبر مناطق الصناعات التقنية مناطق مخصصة للمنشآت التي تنتج منتجات (متوسطة أو عالية) التقنية أو تقدم خدمات مبتكرة، و يمكن القول بصفة عامة أن مناطق الصناعات التقنية هي تلك التي تمتلك المقومات التالية [21]:

- مهيأة لاستقطاب المصانع (المتوسطة أو العالية) التقنية و اجتذاب الاستثمارات المحلية و الأجنبية المرتبطة بها.
- معدة لتشجيع إنشاء و تنمية صناعات و تقديم خدمات مبنية على المعرفة و التقنية (بدلا من الاعتماد شبه الكلي على الموارد الطبيعية).
- تنتج منتجات و تقدم خدمات ذات قيمة مضافة عالية (مقارنة بالصناعات التقليدية المعتمدة على الموارد الطبيعية بصفة أساسية).
- تحفز التواصل العلمي مع الجامعات و مراكز البحث و المعاهد التعليمية العالية الأخرى.
- يديرها فريق إداري متمكن يشارك بفاعلية في نقل التقنية و مهارات العمل إلى المؤسسات المقيمة في المنطقة.

و يلاحظ أن العديد من الدراسات الاقتصادية خصوصا دراسات الاقتصادي مايكل بورتر، تركز على ما يسمى بالتكتلات أو التجمعات الصناعية التقنية، و تعرف منظمة التعاون و التطوير الاقتصادي (OCDE) التكتلات أو التجمعات التقنية بالآتي : "التجمعات هي روابط بين منشآت صناعية و علمية و بحثية و خدمية و استشارية تعتمد على بعضها البعض و موصولة بالسوق و تكون مربوطة بحلقات إمداد تخلق قيمة مضافة".

و لا يوجد اختلاف بين مجمعات الصناعات التقنية و بين مناطق الصناعات التقنية من حيث الغرض، و يمكن اعتبار أن لهما الغرض نفسه، و يكمن الفرق بين مجمعات الصناعات التقنية و بين مناطق الصناعات التقنية، في أن مجمعات الصناعات التقنية ليست محاطة بحدود و عادة ما تتطور طبيعيا إذا ما وجدت البيئة المناسبة لها، أما مناطق الصناعات التقنية فهي محاطة بحدود [22].

عالميا هناك أكثر من 1200 منطقة صناعات تقنية، أنشئ أغلبها في الولايات المتحدة الأمريكية و شمال أوروبا و اليابان، و قد نبعت فكرة مناطق الصناعات التقنية في العقد الأول من خمسينات القرن الماضي في عام 1950 في بولي آلتو بولاية كاليفورنيا (Silicon Valley)، عندما تبين لمدير جامعة ستانفورد ضرورة وجود المرافق الصناعية و الخدمية و التجارية، بالقرب من مراكز الأبحاث بالجامعة لربط مخرجات البحث و التطوير الجامعية بالنشاطات الاقتصادية و لتسريع عملية نقل المعرفة و التقنية، و قامت في الستينيات و السبعينيات عدة مناطق صناعية تقنية أخرى، أنشئت (بنفس هذا المفهوم) في أماكن بين الجامعات البحثية الكبرى، مثل : مجمع الأبحاث الثلاثي- Research Triangle Park الذي يقع بين أكبر ثلاث جامعات في ولاية كارولينا الشمالية بالولايات المتحدة الأمريكية، أما طريق (Root 128) 128 فهو مجمع صناعي تقني يقع بين أكبر جامعتين في ولاية ماستشوستس، و في أوروبا نجد مجمع صوفيا انتبوليس- Sophia Antipolis Science Park الصناعي التقني في جنوب فرنسا.

و منذ ذلك الوقت تبلورت فكرة مناطق الصناعات التقنية و بدأت تستحوذ على اهتمام المشرعين و الحكومات، لأنها أثبتت نجاحها كمشاريع تنموية تخدم تكوين تكتلات صناعية تقنية (علمية) حديثة مبنية على المعرفة و الابتكار، و تساهم في تنمية اقتصاد الإقليم الذي توجد فيه بصفة مستدامة، و تعتبر مناطق الصناعات التقنية حاليا من أنجح وسائل التنمية التي تفعل العلاقة التي تربط رؤوس المثلث المعروفة بـ (الحكومة – الجامعات - الصناعة)، و تقوم الشراكة بين الحكومة و الجامعات و الصناعة، على أسس التعاون في كل ما يخدم إنجاح هذه البيئة المحفزة للصناعات التقنية، سواء في مجال التخطيط الاستراتيجي أو التسهيلات و الدعم أو الالتزامات.

و لا يقتصر إنشاء مناطق الصناعات التقنية على الدول الصناعية فقط، إذ أن العديد من دول الأسواق الناشئة و الدول النامية المتميزة بنجاحها الاقتصادي، قامت بتنفيذ نقلة إستراتيجية ناجحة فيما يتعلق بمستويات التقنية التي تخص صناعاتها، و قامت العديد من هذه الدول مثل : الصين، ماليزيا، الهند، البرازيل، تركيا، ايرلندا و سنغافورة، بالاعتماد على ميزاتها النسبية (الموارد و الإمكانيات) لصياغة رؤية واضحة تبين خطة للانتقال الاستراتيجي، من اقتصاد يعتمد على الموارد الطبيعية أو الزراعية، إلى اقتصاد المعرفة عن طريق إنتاج منتجات و تقديم خدمات تقنية ذات قيمة مضافة عالية، بدلا من المنتجات و الخدمات ذات القيمة المضافة المتدنية، و قد أنجزت تلك الدول ذلك من خلال تنفيذ نظام علمي و تقني قومي متكامل، يشمل مناطق صناعات تقنية مدعومة من هذه الدولة و توفر حوافز اقتصادية عديدة للمنشآت التي تقطنها.

غالبا ما تخدم أهداف مناطق الصناعات التقنية أغراضا معينة، تحددها الجهة الرئيسة المنشئة لها و التي منها [23]:

- المساعدة في إنشاء مشاريع إنتاجية صغيرة و متوسطة ذات تقنية (متوسطة أو عالية)، تمهيدا لأن يصبح بعضها مشاريع كبيرة.
- المساعدة في إعادة الهيكلة الاقتصادية في الإقليم (باعتمادها على المعرفة بدلا من الموارد الطبيعية).
- توجيه الاقتصاد الوطني لتبني صناعات و تقنيات معينة ذات أهمية إستراتيجية، أو ميزات تنافسية أو نسبية تساهم في النمو الاقتصادي.
- توجيه النمو الحضري و العمراني (و السكاني) إلى مناطق حضرية جديدة توفر العمل و العيش الكريم، و الاستفادة منها كأداة لتخفيف الضغط عن المدن الكبرى القائمة.
- نقل التقنية من مركز البحث إلى المؤسسة.
- استحداث وظائف (ذات رواتب و مخصصات عالية).
- استقطاب مشاريع صناعية ذات تقنية (متوسطة أو عالية) لشركات عالمية كبرى (مع اجتذاب ما يرتبط بذلك من استثمارات محلية و أجنبية).

فالجامعات على سبيل المثال عادة ما تهتم بنقل التقنية من الجامعة و استغلال مخرجات أبحاثها تجاريا، بالإضافة إلى توظيف و تدريب الطلبة و الاستفادة من أساتذة الجامعة في مشاريع الأبحاث و التطوير في المنطقة، و هذه الأهداف تختلف عن أهداف حكومة منطقة معينة، و التي قد تتمثل في تنمية اقتصاد المنطقة و جذب الاستثمارات و الوظائف إليها، و لذلك فإنه من الضروري أن تقوم كل جهة تدرس إنشاء منطقة صناعات تقنية، بتحديد الغرض منها قبل الخوض في تفاصيل إنشائها، حيث أن الغرض من إنشاء المنطقة الصناعية التقنية، يؤثر بطريقة مباشرة في تصميمها و حجمها و طريقة إدارتها و في أسلوب تمويل تطويرها و تشغيلها لاحقا.

و من خلال التجارب العالمية و الخبرة المتراكمة في هذا المجال، سعت العديد من دول الأسواق الناشئة و الدول النامية المتميزة بنجاحها الاقتصادي، التي دخلت في هذا المجال حديثا مثل الصين و الهند و سنغافورة إلى إنشاء مناطق صناعات تقنية، و الغرض منها هو توفير البنية التحتية و ما يلزم من خدمات للصناعات التقنية، و تعتبر مناطق الصناعات التقنية من أفضل الأنماط التي تستخدم عندما تكون الجهة المسؤولة عن إنشائها هي الدولة، أو جهة عامة تعمل على

المستوى الوطني، و ليس على مستوى إقليم أو جامعة، كما يعتبر هذا النمط مناسبا عندما يكون هناك توجه وطني قوي للتحول إلى الصناعات التقنية ذات القيمة المضافة العالية.

II - 2 - 2 - المناطق الصناعية المؤهلة.

ظهرت المناطق الصناعية المؤهلة في اتفاقية خاصة بها من قبل مجلس النواب الأمريكي عام 1996، و بموجبها يسمح للمنتجات الصادرة من المناطق الصناعية المؤهلة بدخول السوق الأمريكي دون أي رسوم جمركية [24].

و تتمتع المنتجات الصادرة من مناطق "الكويز" و المصدرة إلى الولايات المتحدة الأمريكية بإعفاء جمركي، و الإعفاء من نظام الحصص و المعلوم في هذا الشأن أن السوق الأمريكي أكبر سوق مستهلك في العالم، و لا يمكن أي منتج أن يتجاهلها كما أنها معفاة من ضرائب الدخل و التأمينات الاجتماعية و غير محددة بقيود التعامل مع النقد الأجنبي، و تتمتع بحرية واسعة لتحويل رؤوس الأموال و الأرباح و غير مقيدة بنظام الأجور، كما تعمل هذه المناطق على تحقيق الأهداف التالية :

- تحقيق مكاسب اقتصادية ملموسة للدول المشاركة.
- تعمل على جلب التكنولوجيا المتطورة إلى المنطقة، و توفر فرصا حقيقية للمنافسة في الأسواق العالمية.

و من خلال هذه الاتفاقية ستعمل الولايات المتحدة الأمريكية، على الاستفادة من اليد العاملة الرخيصة في البلدان العربية، حيث يبلغ متوسط أجر العامل في الدول العربية إلى ما دون 150 دولار شهريا.

II - 2 - 3 - المناطق الصناعية الحرة للتصدير.

إن ظهور المناطق الحرة الصناعية للتصدير كان نتيجة لعدة إستراتيجيات متبعة من طرف البلدان المستقبلة، و تعرف حسب منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية المنطقة الحرة الصناعية للتصدير بأنها : "مجال محدد إداريا و أحيانا جغرافيا، يخضع إلى نظام جمركي يسمح بحرية استيراد التجهيزات و المنتجات الأخرى، بغرض إنتاج سلع موجهة للتصدير".

هذا النظام يرافقه عادة إطار تشريعي تفضيلي خاصة في الميدان الجبائي الذي يهدف إلى جلب المستثمرين الأجانب [25].

كما أن هناك تعريف آخر قدم من طرف منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية و هو أكثر شمولية من التعريف السابق، إن فكرة المناطق الحرة الصناعية للتصدير تتضمن إنشاء مصانع

مانيفكتورية حديثة داخل المنطقة الصناعية، ترافقها مجموعة من الاقتراحات موجهة لتشجيع الاستثمارات و المقاولين المحليين و الأجانب، و لأجل جلب الاستثمارات هناك تشريع يجب تبنيه، حيث يقدم للمستثمرين مزايا كالإعفاء من الضريبة لمدة معينة، استيراد التجهيزات الموجهة للإنتاج بكل حرية، حرية ترحيل الأرباح إلى الوطن الأصلي عند معدل تفضيلي متفق عليه و تسهيلات أخرى [26].

إن المناطق الصناعية الحرة للتصدير تتواجد كمنطقة صناعية ماديا و إداريا خارج الحدود الجمركية و هي موجهة إلى الإنتاج بهدف التصدير، إن التسهيلات التي تعرضها تعمل على جلب المستثمرين مع تسهيل إقامتهم، و عموما هذه التسهيلات تكون مصحوبة بتحفيزات أخرى.

لعبت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية دورا هاما في انتشار و تنمية المناطق الصناعية للتصدير، حيث قامت بتوجيه كثير من الدول النامية منذ السبعينيات لانتهاج إستراتيجية التصنيع بغرض تنمية الصادرات الصناعية، كما ساعدت تلك الدول على توفير دراسات الجدوى اللازمة لإقامة تلك المناطق بها كأحد أدوات تنفيذ السياسة الجديدة، و قامت المنظمة أيضا بالترويج لهذه المناطق في الخارج، و وضع برامج إرشادية للدول النامية خاصة بالنواحي الفنية و التنظيمية و القانونية لمناطق التصدير الصناعية، بالإضافة إلى ذلك قامت المنظمة بتأسيس رابطة مناطق التصدير الصناعية بالعالم، و تعمل تحت إشراف المنظمة بتقديم الإرشادات الفنية و الإدارية لمناطق التصدير الحرة بالدول الأعضاء.

مما سبق نستخلص أن المناطق الصناعية الحرة للتصدير هي عبارة عن مجمع صناعي مرتبط بهياكل قاعدية للتجارة الخارجية، و هي وسيلة للسياسة الاقتصادية مزودة بنظام للتبادلات و المراقبة بهدف جلب الاستثمارات، و هي تضع كل التسهيلات الضرورية و الامتيازات لأجل تحفيز إنشاء النشاطات الاقتصادية المتعددة منها [27]:

- الإعفاء من الحقوق الجمركية على استيراد التجهيزات، التركيبات و المواد الأولية.
- التخفيف الجبائي الجزئي أو الكلي في بعض الأحيان.
- تخفيف القواعد الإدارية لأجل إقامة و سير هذه المناطق.
- تهيئة مناسبة للهياكل الصناعية و الخدمية.
- الحقوق الجمركية تكون مفروضة في حالة خروج هذه المنتجات إلى الإقليم الوطني المحمي.
- حرية تحويل الأرباح عند معدل تفضيلي متفق عليه.

إن أهمية المناطق الصناعية الحرة للتصدير، تكمن في أنها ظهرت كحل مثالي لتحقيق ما يلي [28]:

- تساهم في خلق مناصب الشغل.
- تساهم في التنمية الصناعية للبلدان المستقبلة.
- تشجيع الصادرات للبلدان المستقبلة و الاندماج في الاقتصاد العالمي.
- الاستفادة من الخبرات الأجنبية و نقل التكنولوجية الحديثة في مجال التصنيع.

III - أهمية مرونة المناخ الاستثماري.

يتمثل أحد الآفاق الجديدة التي انتهى إليها علم الاقتصاد في تحليل النمو من منظور الاقتصاد الجزئي [29]، و يجعل هذا التركيز ينصب على الشركة باعتبارها محركا للنمو بدلا من الأرقام الإجمالية العامة التي تمثل مادة الاقتصاد الكلي.

و يلاحظ أن الجهود الأولى لتفهم مناخ الاستثمار و الذي يعرف على أنه [30] **"مجموعة العوامل المتعلقة بنوعية المكان، التي تشكل الفرص و الحوافز للشركات لكي تستثمر بصورة منتجة و تخلق وظائف و تتوسع"**، و قد انصبت هذه الجهود على مؤشرات عريضة للمخاطر القطرية- Le risque Pays، و غالبا ما كانت تعتمد على مسوحات أجراها خبراء دوليون و التي تتمخض عنها منح تصنيف أو تنقيط لكل دولة، و قد ركزت دراسات كثيرة على مسألة أضيق نطاقا و هي القيود التي تواجه المستثمرين الأجانب وحدهم.

و قد درس الباحثون [31] مختلف المؤشرات الكلية للقيمة المؤسسية و السياسة الاقتصادية للبلد، مثل: سيادة القانون، و الفساد، و الانفتاح التجاري، و أصول النظام التشريعي و القانوني و مدى عمق القطاع المالي، و أعمالهم هذه أظهرت مدى أهمية حماية حقوق الملكية و التنظيم و الإدارة الرشيدين- La Bonne Gouvernance بالنسبة للنمو الاقتصادي، لكن الاعتماد على المؤشرات الكلية و الانحدارات عبر البلدان، لم يقدم سوى التنوع الكبير فيما يخص الترتيبات المؤسسية عبر البلدان و في داخلها، و لم يكن جليا التأكد بدقة من مدى تأثير ذلك على قرارات الاستثمار لمختلف أنواع الشركات، و كان من الصعب أيضا التمييز بين آثار التدخلات النوعية، و بين المؤسسات التي تقف خلفها و التي كانت تؤثر على مضمون تلك الإجراءات و تأثيرها.

III – 1- المؤشرات الجزئية لمناخ الاستثمار.

و في محاولة لتذليل هذه العقبات بدأ الباحثون منذ بضع سنين مضت في البحث عن أدلة على المستوى الجزئي، على نوعية المناخ الاستثماري في موقع ما، و البحث أيضا عن أساليب لتتبع

تأثير المناخ على قرارات الاستثمار و أداء الشركات، و على كل حال فإن ارتفاع مستوى الإنتاجية هو الذي يمسك مفاتيح تعزيز النمو في الدول النامية، و قد كان تقرير عن التنمية في العالم لسنة 2005 [32]، هو أول من جمع معلومات كان منشأها مبادرتين للبنك الدولي هما "مسوحات مناخ الاستثمار" و "مشروع إقامة الأعمال"، و يستند التقرير أيضا على مسوحات قام بها البنك لعدد 3000 منظم للمشروعات في القطاع غير الرسمي في 11 بلدا قاموا بالإجابة على استمارة أسئلة حول مناخ الاستثمار، إضافة إلى بيانات مستقاة من سجلات التعداد للمؤسسات بشأن ديناميات بدء مشروعات الأعمال و إغلاقها بالنسبة لمجموعة متنوعة من البلدان، و هي مصادر جديدة للبيانات عن مناخ الاستثمار و هذا للوصول إلى فهم المزيد من محددات النمو و الإنتاجية.

III-1-1- مسوحات مناخ الاستثمار- Enquêtes Sur Le Climat De l'Investissement.

تغطي هذه المسوحات التي بدأت منذ عام 2001 إلى غاية الآن ما يزيد على 26 ألف شركة رسمية في 53 بلدا ناميا، و هي تجمع تقييمات للقيود التي تواجه الشركات بما في ذلك الفساد، و التمويل، و اللوائح، و فرض الضرائب، و البنية الأساسية، و العمالة ... الخ، كما يتم تجميع بيانات كمية تسمح بربط مؤشرات مناخ الاستثمار بأداء الشركات لفهم تأثيرها على الإنتاجية و قرارات الاستثمار و التوظيف.

ففي الهند مثلا تقل إنتاجية الشركات العاملة في ولايات يسودها مناخ استثمار سيء بنسبة 40 %، عن تلك العاملة في ولايات يسودها مناخ استثمار جيد، و في داخل الصين لو تمكنت مقاطعة "تيانجين" من توفير نفس المناخ الإستثماري الذي حققته شنغهاي، لزادت الإنتاجية على مستوى الشركات بنسبة 15 % و لنمت المبيعات بنسبة 20 %، و لو تمكنت البلدان من تحقيق نفس المناخ الإستثماري السائد في الموقع الأفضل أداء في البلدان النامية، لتمكنت الشركات في "دكا" من تخفيض الفجوة في إنتاجيتها و خفضت الشركات في "كلكتا" الفجوة بنسبة 38 %، أما الأجور في "دكا" فسوف ترتفع بنسبة 18 % و في "كلكتا" بنسبة 38 %.

III-1-2- مشروع إقامة الأعمال- Le Projet Pratique Des affaires.

يتم من خلال هذا المشروع الذي يغطي ما يزيد على 140 بلدا، وضع تقارير عن تكلفة إقامة مشاريع الأعمال بالنسبة إلى شركة وفق معاملة افتراضية، بناء على آراء خبراء منتقين (محامين و محاسبين)، و تشمل المعلومات موضوع المشروع مدة و تكلفة الامتثال إلى مختلف مجالات اللوائح، و منها تسجيل المشروعات، و إنفاذ القوانين، و تنظيم العمالة، و قد تم نشر أول تقرير في 2003 و من المقرر تحديث البيانات سنويا و سوف تتضمن مشروعات إضافية [33].

III-2- أهمية مناخ الاستثمار.

ثمة أدلة متزايدة تدلل على الدور الأساسي الذي يقوم به مناخ الاستثمار المحسن في تشجيع النمو و تخفيض أعداد الفقراء، و أحسن مثال على ذلك في تمكن الصين من تخفيض أعداد الفقراء بها بـ 400 مليون نسمة، و كيف ضاعفت الهند معدل نموها، و كيف نمت أوغندا بمعدل ثمانية أمثال المتوسط في غيرها من بلدان إفريقيا جنوب الصحراء [34].

III-2- 1- دروس من الصين و الهند و أوغندا.

أعلنت الصين [35] أن النمو فيها بلغ حوالي 8 % في السنة على مدى العشرين سنة الماضية، و أن انخفاض نسبة سكانها الذين يعيشون على أقل من دولار في اليوم، انخفض من 64 % في عام 1981 إلى أقل من 17 % في عام 2001، و زاد النمو في الهند من متوسط 2,9 % في السنة في السبعينيات، إلى 6,7 % في أواسط التسعينيات مع انخفاض نسبة الفقراء من 54 % في 1980 إلى 35 % في عام 2000، و مع ذلك فإن أي من البلدين لا يتوافر به مناخ استثمار مثالي، فلم تمنح الصين اعترافا دستوريا للملكية الخاصة إلا أخيرا، و تعرقل القروض المشكوك فيها قطاع المصارف بها و مشاكل الهند في قطاع الكهرباء تبقى مزمنة.

إذن كيف استطاع هذان البلدان تحقيق معدلات نمو متزايدة و تقليل أعداد الفقراء ؟ يكمن الجواب في التزامهما بإجراء تحسينات عملية في مناخ الاستثمار، و قد بدأت الصين بنظام بدائي لحقوق الملكية خلق حوافز جديدة لجزء كبير من اقتصادها، و بدأت الهند بجهود مبكرة للتقليل من حواجز التجارة و التشوهات الأخرى التي غطت جزءا كبيرا من اقتصادها، و تبعت هذه الإصلاحات المبدئية سلسلة من التحسينات التي اقتطعت الكثير من الحواجز الأخرى.

و قد استفادت بلدان أقل حجما أيضا من إتباع هذا المسار، فأوغندا التي بدأت إصلاحا كبيرا لمناخ الاستثمار في أوائل التسعينيات، بعد فترة من النزاعات الأهلية و عدم استقرار الاقتصاد الكلي، شهدت زيادة الاستثمار الخاص كحصة من الناتج المحلي الإجمالي أكثر من الضعف، حيث ارتفع مما يزيد قليلا من 6 % في 1990 إلى 15 % في 2002، و بلغ متوسط النمو 4 % في السنة خلال الفترة من 1993- 2002 (أي ثمانية أمثال المتوسط في إفريقيا جنوب الصحراء)، و انخفضت نسبة سكانها الذين يعيشون تحت خط الفقر من 56 % في عام 1992 إلى 35 % في عام 2000.

و رغم اتساع نطاق مجالات السياسات التي يشملها مناخ الاستثمار، إلا أن المصادر الجديدة للبيانات على المستوى الجزئي مفيدة و مهمة جدا، و تقيم الشركات هذه السياسات و السلوكات من

خلال منظور التكاليف و المخاطر و حواجز المنافسة، و التصدي لأكثر هذه المشاكل إلحاحا من شأنه إيجاد حلولا و استجابات لمشاكل القطاع الخاص [36].

III-2-2- المخاطر المرتبطة بالسياسات.

توصلت المسوحات إلى أن المخاطر المرتبطة بالسياسات تهيمن على شواغل الشركات في البلدان النامية، و يمثل عدم اليقين بشأن محتوى السياسات الحكومية و تنفيذها الشاغل الأول، يليه عدم استقرار الاقتصاد الكلي، الحيادية أثناء تطبيق اللوائح المنظمة، ضعف حماية حقوق الملكية، و كل هذه الاهتمامات مجتمعة، يمكن لها أن تخلق صعوبات تهدد آفاق هذه الشركات و تثبط حافز الاستثمار المنتج و خلق الوظائف لديها، إذ يرى حوالي 90 % من الشركات في غواتيمالا و أكثر من 70 % من الشركات في بيلاروسيا و زامبيا، أن تفسير السياسات و اللوائح أمر لا يمكن توقعه، و أكثر من 80 % من الشركات في بنغلاديش و أكثر من 70 % في الإكوادور و مولدوفا، لا يعتقدون بقدرة المحاكم على الحفاظ و حماية حقوق ملكيتها، إن تحسين القدرة على التنبؤ بالسياسات و تفسيرها، وحده يمكن أن يزيد احتمال قيام استثمارات جديدة بما يربو على 30 %.

الشكل (2): ترتيب المؤسسات لمختلف قيود الاستثمار في عينة من البلدان النامية

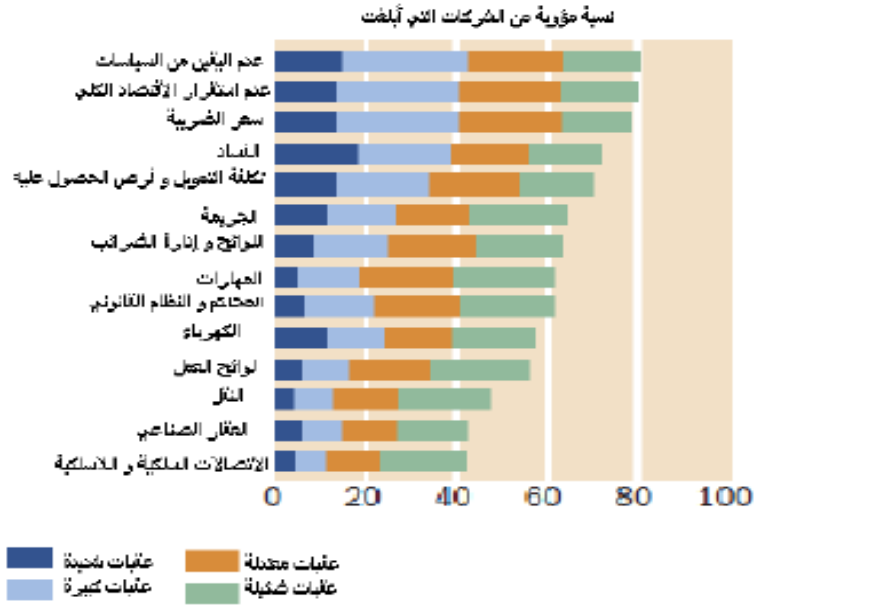

ملاحظة: طلب إلى الشركات ترتيب قائمة القضايا حسبما إذا كانت تشكل عقبة أمام نمو و تشغيل مشروعات أعمالها على مقياس من 5 نقاط من لا توجد عقبات إلى عقبات شديدة

Source : enquêtes de la Banque Mondiale sur le climat de l'investissement, Finances & Développement, Mars 2005, P.43.

إن النتائج الأولية لمسوح البنك العالمي لمناخ الاستثمار [37] تغطي أكثر من 26 ألف شركة في 53 بلدا، و بينما تتفاوت القيود التي لها الأولوية بدرجة كبيرة بين البلدان و حتى في داخلها، فإن النتائج تبرز أهمية المخاطر المتعلقة بالسياسات، بما في ذلك عدم اليقين من السياسة و عدم

استقرار الاقتصاد الكلي، و قد طلب من هذه الشركات ترتيب قائمة القضايا، حسبما إذا كانت تشكل عقبة أمام نمو و تشغيل مشروعات أعمالها، على مقياس من 5 نقاط من "لا توجد عقبات" إلى "عقبات شديدة" و **الشكل (2)** يبين ذلك.

III-2- 3- التكاليف.

قد تكون التكاليف المرتبطة بالسياسات التي تتحملها الشركات كبيرة و تجعل كثيرا من فرص الاستثمار المحتملة غير مربحة، و تلقي مؤشرات "إقامة مشروعات الأعمال" الضوء على العبء الثقيل، الذي تفرضه اللوائح البالية أو المستندة إلى تصورات خاطئة، لكن اللوائح ما هي إلا جزء من مشكلة أكبر، و قد تفرض التكاليف المرتبطة بنقص توزيع الكهرباء أو غيرها من خدمات البنية التحتية و الجريمة و الفساد، تزيد على ضعف التكاليف التي تفرضها اللوائح و هذه التكاليف إضافة إلى ضعف تنفيذ العقود و اللوائح المكلفة مجتمعة، قد يبلغ ما يزيد على 25 % من رقم المبيعات أي أكثر مما تدفعه الشركات بصفة تقليدية في شكل ضرائب بثلاث مرات، و تبلغ التكاليف المرتبطة بوجود مصدر توزيع الكهرباء لا يمكن التعويل عليه، وحدها أكثر من 10 % من المبيعات في إريتريا و الهند و كينيا، بينما تتجاوز تكاليف الجريمة 10 % من المبيعات في أرمينيا و أذربيجان و بيرو، و يبلغ متوسط أعباء الرشاوى أكثر من 6 % من رقم المبيعات في الجزائر و كمبوديا و نيكارجوا [38]، و **الشكل (3)** يوضح ذلك :

الشكل (3): مستوى و تكوين التكاليف عبر بلدان مختارة.

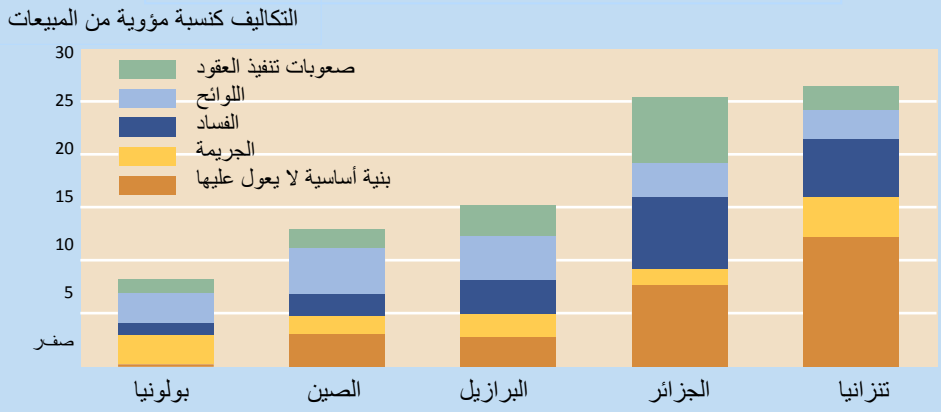

Source : enquêtes de la Banque Mondiale sur le climat de l'investissement, Finances & Développement, Mars 2005, P 41.

III-2- 4- معوقات المنافسة.

تفضل الشركات بطبيعة الحال منافسة أقل و ليست أكثر، إلا أن وجود معوق للمنافسة تستفيد منه شركات و يحرم غيرها من الفرص، و يدفع ضغط المنافسة الشركات إلى الابتكار و تحسين الإنتاجية، و تقاسم ثمار مكاسب الإنتاجية مع المستهلكين و العمال، و الواقع أن تقرير عن التنمية في العالم توصل إلى أن ضغط المنافسة الأقوى، قد يزيد من احتمال الابتكار بنسبة تزيد على 50 %، و ثمة عوامل كثيرة منها وفورات الحجم و حجم السوق يمكن لها أن تؤثر على مستوى المنافسة في سوق ما، لكن الحكومات أيضا تؤثر على ضغط المنافسة، من خلال تنظيم الدخول إلى السوق و الخروج منها و من خلال التصدي للسلوكات غير التنافسية.

و قد يكون الإنفتاح التجاري واحدة من أكثر الوسائل فعالية في زيادة المنافسة، و من الصعب على المستوى الكلي قياس المنافسة، لكن يمكن رؤية ذلك على مستوى الشركات أين تتباين ضغوط المنافسة من بلد لآخر، ففي بولونيا تشير 90 % من الشركات تقريبا عن وجود ضغط قوي للمنافسة أكثر مما تتعرض له الشركات في جورجيا بمرتين [(39)].

هوامش.

---

(1) كامل كاظم بشير الكناني ،2002، الموقع الصناعي و سياسات التنمية المكانية، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان، ص 61.

(2) صالح حسن، 1985، مدخل إلى جغرافيا الصناعة، الطبعة الأولى، عمان، دار الشروق للنشر و التوزيع، ص 211.

(3) موسى بن منصور،2010، البعد البيئي في اختيار مواقع المناطق الصناعية، اليومين الدراسيين حول التحليل الموقعي للمناطق الصناعية في الجزائر- دراسة حالة المنطقة الصناعية برج بوعريريج-، 12 و 19 ماي 2010، معهد العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي البشير الإبراهيمي - برج بوعريريج، ص 13-16.

(4) هوشيار معروف، 2006، تحليل الاقتصاد الإقليمي و الحضري، الطبعة الأولى، عمان، دار صفاء للنشر و التوزيع، ص 343.

(5) إبراهيم المراكشي، 2012، "اختيار مواقع المناطق الصناعية"، موقع المنطقة الصناعية "المغوغة" بطنجة، الآثار- المشاكل- الحلول، 2012/04/12، متاح على : www.moroccokhabar.com

(6) فيليب جيجو و آخرون، 2005، الدليل الإرشادي لإدارة البيئة للمناطق الصناعية، برنامج سيم و إدارة التنمية الدولية البريطانية، ص 28.

(7) محمد أزهر سعيد السماك، 1998، اقتصاديات المواقع الصناعية و تقييم المشروعات و دراسة الجدوى، عمان ،دار زهران، ص 70.

(8) وائل وجيه رضا البظ، 2006، محددات إنشاء المدن و المناطق الصناعية و انعكاساتها على البيئة و المجتمع و التعليم الصناعي، عمان، دار صفاء للنشر و التوزيع، ص 21.

(9) محمد أزهر سعيد السماك، اقتصاديات المواقع الصناعية و تقييم المشروعات و دراسة الجدوى، مرجع سبق ذكره، ص 85.

(10) المرجع السابق، ص 94.

(11) خالد عبد الرحيم الهيتي، 1997، أكرم أحدم الطويل، جمال محمد النعيمي، أساسيات التنظيم الصناعي، عمان، دار زهران للنشر، ص 114.

(12) فيليب جيجو و آخرون، الدليل الإرشادي لإدارة البيئة للمناطق الصناعية، مرجع سبق ذكره، ص 29.

(13) وائل وجيه رضا البظ، محددات إنشاء المدن و المناطق الصناعية و انعكاساتها على البيئة و المجتمع و التعليم الصناعي، مرجع سبق ذكره، ص 26.

(14) هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الإقليمي و الحضري، مرجع سبق ذكره، ص 283.

(15) صالح حسن، مدخل إلى جغرافيا الصناعة، مرجع سبق ذكره، ص 263.
(16) صبحي فارس الهيتي، 2008، التخطيط الحضري، عمان، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، الأردن، ص 198.
(17) المرجع السابق، ص 200-202.
(18) هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الإقليمي و الحضري، مرجع سبق ذكره، ص 343.
(19) عيسات العربي،2008، براهيمي حياة، دور المناطق الصناعية في تفعيل التنمية المحلية -المنطقة الصناعية ببرج بوعريريج نموذجا-، الملتقى الوطني الأول حول التنمية المحلية في الجزائر: الواقع والأفاق 14 و 15 أفريل 2008، معهد العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير -المركز الجامعي برج بوعريريج، ص 34.
(20) نبيل علي الدوسري، 2005، مناطق الصناعات التقنية أداة فعالة في التنمية الاقتصادية المستدامة، مجلة منتدى الرياض الاقتصادي، العدد 15، نوفمبر2005، ص 10.
(21) بوزيان راضية، دور المناطق الصناعية التقنية في التنمية الاقتصادية المستدامة مقاربة سوسيو- اقتصادية على ضوء التجارب العالمية، اليومين الدراسيين حول التحليل الموقعي للمناطق الصناعية في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 33-36.
(22) المرجع السابق، ص 34-35.
(23) المرجع السابق، ص 36.
(24) طالب عوض وراد، 2010، المناطق الصناعية المؤهلة الأردنية الأداء والآثار الاقتصادية و الأفاق المستقبلية، مجلة العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية، عدد 4، جامعة المسيلة، ص 4.
(25) المرجع السابق، ص 4-5.
(26) المرجع السابق، ص 6.
(27) نبيل علي الدوسري، مناطق الصناعات التقنية أداة فعالة في التنمية الاقتصادية المستدامة، مرجع سبق ذكره، ص 10-11.
(28) المرجع السابق، ص 12.
(29) Robin Burgess, and Tony Venables, 2003, "Towards a Microeconomics of Growth ", (London: London School of Economics), P 39.
(30) David Dollar, Mary Hallward-Dreimeier, and Taye Mengistae, 2003, "Investment climate and firm performance in developing countries", (Washington world Bank), PP 72-73.
Disponible sur: www.WorldBank.org
(31) Simeon Djankov, Rafael La Porta, Florencio Lopez-De Silanes, and Andrie Shleifer, 2002, "The regulation of entry"', Quarterly Journal of Economics, Vol 117, February, P1-37.
(32) Banque Mondiale, 2004b, World Development Report in 2005, a better investment climate for everyone (New York: Oxford University Press), P 14.
Disponible sur: www.WorldBank.org
(33) Ibid, P 15.
(34) Fonds Monétaire International, 2003, Perspectives de l'économie mondiale, (Washington), P 8.
(35) Banque Mondiale, 2004a, Doing Business in 2005, removing obstacles for investment climate for growth (New York: Oxford University Press), P32.
Disponible sur: www.WorldBank.org
(36) Daron Acemoglu and Simon Johnsen, 2003, "Unbundling institutions", NBER Working Paper 9934 (Cambridge, Massachusetts: National Bureau of Economic research), P 36.
(37) Smith Warrik, et Mary Hallward-Driemeier, "Le climat de l'investissement: une donnée primordiale", Finances & Développement, Mars 2005, Vol 42, P 41.
(38) Ibid, P 41.
(39) Banque Mondiale, 2004a, Opcit, P 78.